

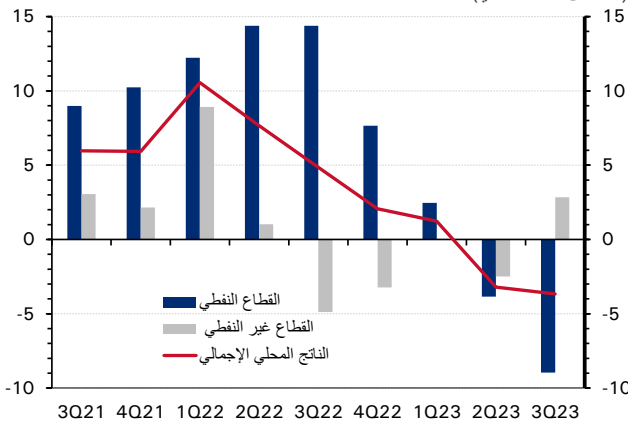
الموجز الاقتصادي الربعي للكويت | ٢٣ أبريل ٢٠٢٤

ضعف البيانات الاقتصادية في الربع الأول من ٢٠٢٤ وارتفاع أسعار النفط يحد من ضغوط الموازنة

- تسارع وتيرة نمو الناتج المحلي غير النفطي إلى ٢,٨٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ إلا أنه ما يزال يبدو ضعيفاً للعام بأكمله. كما تراجع الناتج المحلي النفطي بنسبة ٩٪ على أساس سنوي في الربع الثالث من العام الماضي على خلفية خفض "أوبك" وحلفائها لحصص الإنتاج.
- المالية العامة تسجل عجزاً قدره ١,١ مليار دينار في أول ١٠ أشهر من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ لتزايد النفقات الجارية.
- أداء النشاط العقاري بقي ضعيفاً في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ وسط ركود الطلب في القطاع السكني على نطاق واسع.
- ارتفاع معدل نمو الائتمان المحلي في فبراير إلا أنه ما يزال منخفضاً على أساس سنوي.
- انخفاض التضخم إلى ٣,٤٪ على أساس سنوي في فبراير مع مواصلته الانخفاض رغم عودة أسعار المواد الغذائية للارتفاع مرة أخرى.
- تحسن متوقع للنمو غير النفطي هذا العام نظراً لانخفاض قاعدة الأساس في العام الماضي إلا أن ضعف النمو العالمي وارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ زخم الإصلاحات عوامل معاكسة للنمو.

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(٪ على أساس سنوي)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، التقديرات من عام ٢٠٢١ أولية.

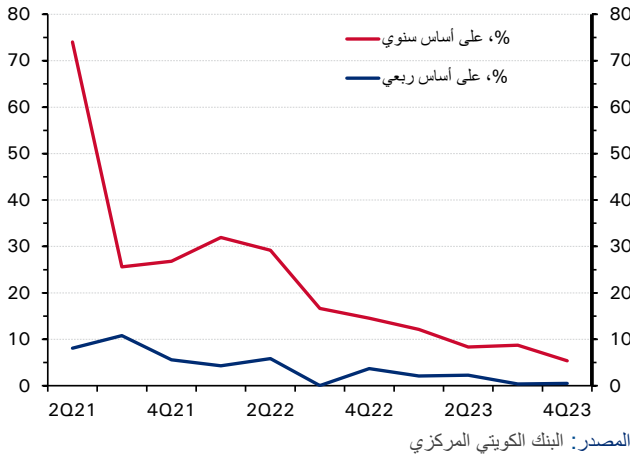
وكان تحسن وتيرة النمو غير النفطي واضحاً في عدد من القطاعات الفرعية كالخدمات المالية (٢,٧+٪ على أساس سنوي) والإدارة العامة (١,٠+٪) والنقل والتخزين (٢,٨+٪)، إذ ساهم القطاع الأخير بنصف معدل نمو النشاط غير النفطي تقريباً. إلا أن النشاط الصناعي، والذي يشمل أنشطة تكرير النفط ويشكل نحو ١٦٪ من الناتج المحلي غير النفطي بالقيمة الحقيقية، بقي في منطقة النمو السلبية (-١,٣٪ على أساس سنوي) للربع السادس على التوالي. إضافة لذلك، قامت الإدارة المركزية للإحصاء بمراجعة بيانات الربع السابق (الربع الثاني من عام ٢٠٢٣)، والتي شهدت تغيير معدل النمو من ١,٥٪ على أساس سنوي إلى ٢,٥٪. وبلغ متوسط النمو غير النفطي ٠,١٪ على أساس سنوي في الربعين الأول والثاني من عام ٢٠٢٣، وفي غياب اجراء المزيد من التعديلات على البيانات أو تسجيل نمو قوي بصفة خاصة خلال الربع الأخير من العام الماضي، يبدو من المستبعد الوصول لمعدل نمو مقبول للعام بأكمله. ورغم توقع تحسن النمو في عام ٢٠٢٤، إلا أننا نتوقع أن يبقى النمو ضعيفاً عند ٢,٥٪ أو أقل نظراً للداء الضعيف خلال

بقيت بيانات الاقتصاد الكويتي ضعيفة نسبياً في الربع الأول من ٢٠٢٤، بعد الأداء الضعيف الذي تم تسجيله في العام الماضي. وانخفضت كل من المبيعات العقارية وأنشطة المشاريع، في حين بلغ نمو الائتمان أدنى مستوياته المسجلة خلال عدة سنوات. كما تراجع معدل التضخم بوتيرة متواضعة في إشارة لضعف الطلب الخاص. وقد يكون بعض هذا التراجع مرتبطاً بعوامل موسمية، بما في ذلك شهر رمضان المبارك، الذي صادف معظم شهر مارس، مما قد يشير لإمكانية تسجيل أداء أفضل خلال الربع القادم. وعلى الصعيد الإيجابي، أدى ارتفاع أسعار النفط مؤخراً وتخطيها أكثر من ٩٠ دولار للبرميل (أعلى من تقديراتنا لسعر التعادل النفطي للموازنة الحكومية) لتعزيز المالية العامة وربما ساهم أيضاً في تحسن مستويات الثقة بصورة عامة، وذلك رغم استمرار تسجيل الحكومة لعجز مالي ملحوظ في أول ١٠ أشهر من السنة المالية الحالية بسبب ارتفاع النفقات وصعوبة السيطرة عليها. كما اتسم الربع الأول من العام الحالي بصور المرسوم الأميري المتعلق بحل مجلس الأمة للمرة الرابعة خلال أربعة أعوام والدعوة لإجراء انتخابات بدياية شهر أبريل، والتي أسفرت عن عودة معظم النواب السابقين، في إشارة لاستمرار الجمود السياسي، الذي ساهم في إبطاء الإصلاحات الاقتصادية الكبرى حتى الآن.

تسارع النشاط غير النفطي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣

كشفت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء عن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٢,٨٪، على أساس سنوي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، في الوقت الذي انخفض فيه نمو القطاع النفطي للربع الثاني على التوالي بنسبة حادة بلغت ٩٪ على أساس سنوي وذلك في ظل التزام الكويت بتطبيق خطة الأوبك وحلفائها الخاصة بخفض حصص الإنتاج (الرسم البياني ١). ونتيجة لذلك، تراجع الناتج المحلي بنسبة ٣,٧٪ على أساس سنوي، مسجلاً الانخفاض الثاني على التوالي على أساس ربع سنوي.

الرسم البياني ٣: نمو الإنفاق حسب بطاقات البنوك (% معدل التغيير)



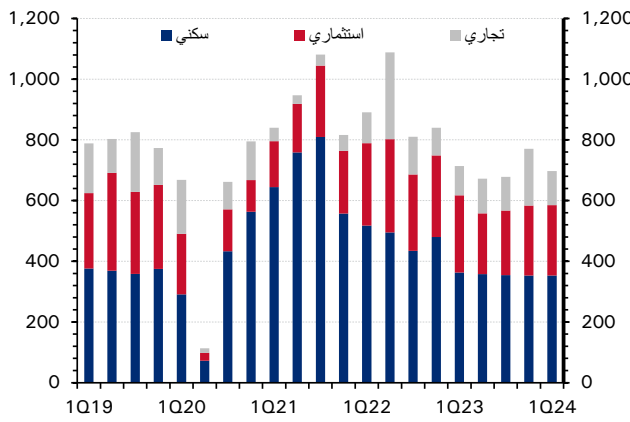
المصدر: البنك الكويتي المركزي

هبوط المبيعات العقارية في الربع الأول من عام ٢٠٢٤

بعد التحسن الذي شهدته المبيعات العقارية في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ عادت مجدداً لتسجيل أداء ضعيف على مدار الثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٤، إذ انخفضت المبيعات إلى ٦٩٧ مليون دينار (-٩,٥% على أساس ربع سنوي، -٢,٣% على أساس سنوي) بنهاية الربع الأول من ٢٠٢٤ (الرسم البياني ٤).

الرسم البياني ٤: المبيعات العقارية

(مليون دينار)



المصدر: وزارة العدل

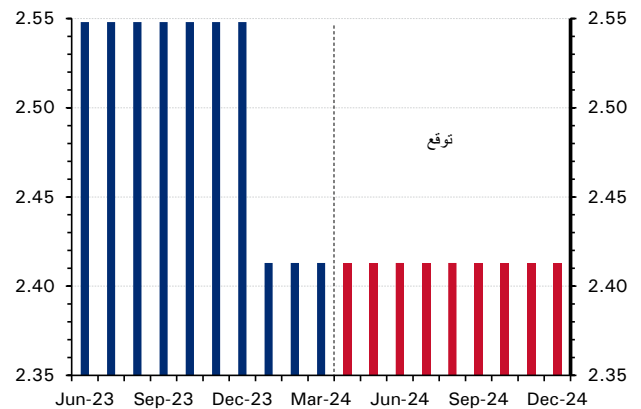
ويعكس هذا التراجع انخفاض أنشطة قطاع العقارات التجارية، في حين ارتفعت مبيعات القطاعين السكني والاستثماري بمعدلات هامشية فقط، علماً بأن تراجع العقار التجاري استمر للربع الثالث على التوالي. وقد تكون الظروف الموسمية، مع حلول شهر رمضان المبارك في شهر مارس، لعبت دوراً في أداء الربع الأول من العام - إذ تراجع حجم الصفقات العقارية مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠٢٣ - على الرغم من أن التأثير يبدو مقتصرًا على القطاع التجاري، الذي يتميز بطبيعته بتنفيذ صفقات أكبر وأكثر تعقيداً. أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية، فما زلنا نوقع أن أي تحسن قد يطرأ هذا العام سيكون بمعدل متواضع نظراً لارتفاع أسعار الفائدة وضعف المعنويات نسبياً وضبابية أوضاع الاقتصاد الكلي رغم تباطؤ المبيعات العقارية بنسبة -٢,٣% على أساس سنوي في الربع الأول مقارنة بأدنى مستوياته البالغة -٣,٨% في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣.

بداية العام الحالي فضلاً عن استمرار مواجهة الرياح المعاكسة على الصعيدين المحلي والعالمية.

ارتفاع أسعار النفط في الربع الأول من العام وسط تشديد أساسيات السوق

ارتفعت أسعار النفط في الربع الأول من عام ٢٠٢٤، إذ ارتفع سعر خام التصدير الكويتي بنسبة ٨,٥% على أساس ربع سنوي لينتهي تداولات شهر مارس عند ٨٦,٣ دولار للبرميل. ويعكس هذا الارتفاع تشديد أساسيات سوق النفط بعد تطبيق - ولاحقاً تمديد - خطة الأوبك وحلفائها الخاصة بخفض حصص الإنتاج (٢,١ مليون برميل يومياً) حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٤. واقترن ذلك أيضاً بنمو الطلب على النفط بوتيرة أقوى من المتوقع، إذ أثبت الاقتصاد العالمي مرونته بصورة مفاجئة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة والمخاوف المتعلقة بتسخن التضخم في كافة أنحاء الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وارتفاع علاوة المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالتوترات الجارية بين إسرائيل وإيران. وقمنا برفع توقعاتنا لأسعار النفط لعام ٢٠٢٤ إلى ٨٥ دولار للبرميل مما يعكس الديناميكيات سالفه الذكر. وكان إنتاج النفط الخام الكويتي في الربع الأول متنسقاً مع حصة الإنتاج المقررة وفقاً لخطة الأوبك والبالغة ٢,٤١ مليون برميل يومياً. ومن المقرر أن تجتمع الأوبك وحلفائها في يونيو المقبل لتقييم أوضاع السوق واتخاذ قرارها بشأن إمكانية التراجع عن خفض حصص الإنتاج. ووفقاً لسيناريو حالة الأساس، نرى أن هذه التخفيضات قد تمتد حتى نهاية ٢٠٢٤، وفي حال استمر تداول النفط في نطاق ٩٥-١٠٠ دولار في النصف الثاني من عام ٢٠٢٤، فقد تكون هناك ضغوط من خارج وداخل الأوبك وحلفائها لتيسير أوضاع السوق (الرسم البياني ٢).

الرسم البياني ٢: إنتاج النفط

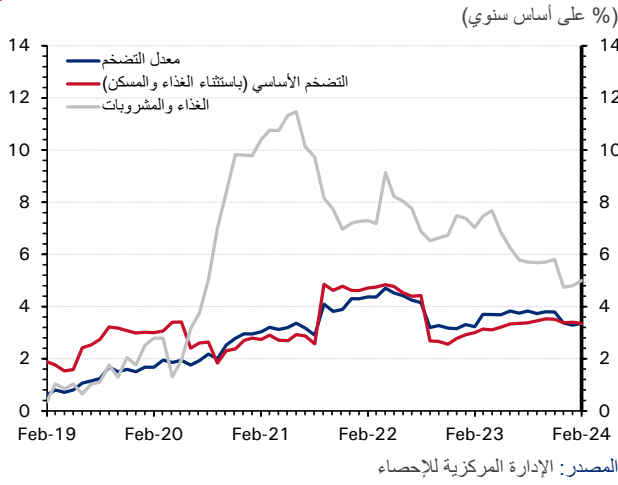


المصدر: JODI

تباطؤ وتيرة نمو الإنفاق الاستهلاكي بشكل حاد

تباطأت وتيرة نمو الإنفاق الاستهلاكي، الذي يعد أحد أبرز المحركات التي تدفع النشاط غير النفطي بعد الجائحة، بشكل حاد، وإن كان ذلك بالمقارنة بمستويات استثنائية غير مسبوقة. ووفقاً لبيانات البطاقات المصرفية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، نما إجمالي الإنفاق باستخدام البطاقات المصرفية بنسبة ٥,٤% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، مقابل ٨,٧% في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ (الرسم البياني ٣). وتشير النظرة المستقبلية لعام ٢٠٢٤ إلى توقعنا لتسجيل نمو محدود فقط في ظل التحديات التي تواجه بيئة الاقتصاد الكلي المحلية والعالمية، بما في ذلك ارتفاع أسعار الفائدة وخفض الإنفاق الحكومي وفقاً للموازنة العامة. إلا أن الزيادة الأخيرة التي شهدتها أسعار النفط، إذا استمرت، قد تساهم في تعزيز ثقة المستهلك.

الرسم البياني ٦: تضخم أسعار المستهلك



تراجع أنشطة قطاع المشاريع في الربع الأول من العام

بعد تحسن قيمة المشاريع المسندة في عام ٢٠٢٣، عادت مرة أخرى للتراجع بشدة لتصل إلى ٩٨ مليون دينار (-٧٨٪ على أساس ربع سنوي، -٨٠٪ على أساس سنوي)، في ظل تحريك عدد محدود من المشاريع والتي ترتبط معظمها بالبنية التحتية بشكل رئيسي (كمدنيتي المطلاع وصباح الأحمد) (الرسم البياني ٥). وتعتبر قيمة المشاريع المسندة في الربع الأول من ٢٠٢٤ من أدنى المستويات المسجلة منذ عقدين، وذلك رغم أن ذلك الوضع يعتبر مماثلاً لحال المبيعات العقارية كما ورد اعلاه، ويمكن تفسيره جزئياً بالتأثيرات الموسمية، بما في ذلك شهر رمضان المبارك. ومن المتوقع أن تكون التوقعات الخاصة بالفترة المتبقية من عام ٢٠٢٤ أفضل، نظراً للمؤشرات الإيجابية الناتجة عن تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة لمشروع محطة الزور الشمالية لإنتاج المياه والطاقة (١,٢ مليار دينار)، هذا إلى جانب عدد من المشاريع قيد الاعداد التي تستعد ل طرحها المؤسسة العامة للرعاية السكنية. وتقدر مجلة MEED وصول إجمالي قيمة المشاريع المسندة إلى ٦,٣ مليار دينار في عام ٢٠٢٤.

أعداد الوافدين تقترب من مستويات الذروة المسجلة في عام ٢٠١٩ قبل الجائحة

وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ارتفع عدد سكان الكويت بنسبة ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٤,٨٦ مليون نسمة (+٨٪ في عام ٢٠٢٢). وارتفع عدد المواطنين الكويتيين بوتيرة ثابتة بلغت ١,٩٪ إلى ١,٥٥ مليون نسمة، بينما ارتفع عدد الوافدين بنسبة ٢,٩٪ إلى ٣,٣١ مليون (أبطأ بكثير من ١١,١٪ المسجلة في عام ٢٠٢٢)، أي أقل بقليل من مستوى الذروة المسجل قبل الجائحة (الجدول ١).

الجدول ١: العمالة باستثناء العمالة المنزلية

	% على أساس سنوي			العمالة (الف نسمة)			
	الإجمالي	غير كويتي	كويتي	الإجمالي	غير كويتي	كويتي	
ديسمبر-٢٠١٩	3.3	3.9	2.1	4,776	3,344	1,432	
ديسمبر-٢٠٢٠	-2.2	-4.0	2.0	4,671	3,211	1,460	
يونيو-٢٠٢١	-1.8	-3.5	1.8	4,628	3,154	1,473	
ديسمبر-٢٠٢١	-6.1	-9.8	2.0	4,386	2,897	1,489	
يونيو-٢٠٢٢	-3.5	-6.1	2.0	4,464	2,962	1,502	
ديسمبر-٢٠٢٢	8.0	11.1	1.9	4,737	3,219	1,518	
يونيو-٢٠٢٣	8.0	11.1	1.9	4,824	3,293	1,531	
ديسمبر-٢٠٢٣	2.6	2.9	1.9	4,860	3,313	1,546	

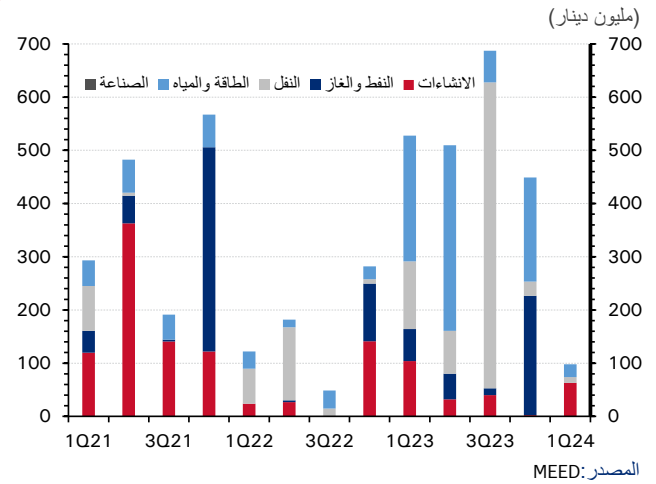
المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية

كما ارتفع توظيف المواطنين الكويتيين في عام ٢٠٢٣ بنسبة ٣,٣٪ إلى ٤٧٠ ألف مواطن. ويعزى صافي النمو حصرياً إلى التوظيف في القطاع العام (+١٧ ألف وظيفة جديدة)، واستمر تراجع معدلات تعيين المواطنين في القطاع الخاص، إذ انخفض بنحو ١,٨ ألف وظيفة إلى ٧٢,٦ ألف. وارتفع توظيف الوافدين بنسبة ٥,٤٪ على أساس سنوي، بصدارة العمالة المنزلية (+٦,٦٪). وإذا اكتسب نشاط المشاريع المزيد من الزخم في عام ٢٠٢٤، فقد ترتفع نسب التوظيف بشكل أكبر. إلا أن زيادة الاستهلاك الخاص قد تكون أقل وضوحاً، وذلك نظراً لأن معظم التعيينات الجديدة من المرجح أن تكون ضمن فئة الأجور المنخفضة. وقد يساهم أيضاً عودة إصدار التأشيرات العائلية في زيادة أعداد الوافدين.

المالية العامة تسجل عجزاً في أول ١٠ أشهر من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣

كشفت بيانات وزارة المالية لفترة العشرة أشهر الأولى من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (أبريل - يناير) عن تسجيل عجز مالي قدره ١,١ مليار دينار (-٢,٦٪ من الناتج المحلي التقديري)، إذ بلغت الإيرادات ١٧,٨ مليار دينار (-٢٤٪ على أساس سنوي) والنفقات ١٨,٩ مليار دينار (+٦١٪ على أساس سنوي) (الرسم البياني ٧). وذلك بخلاف بيانات الفترة المماثلة من السنة المالية السابقة، عندما تم تسجيل فائض مالي (١٠,٢ مليار دينار، +١٨,٥٪ من الناتج المحلي)

الرسم البياني ٥: الرسم البياني ٤: إسناد المشاريع

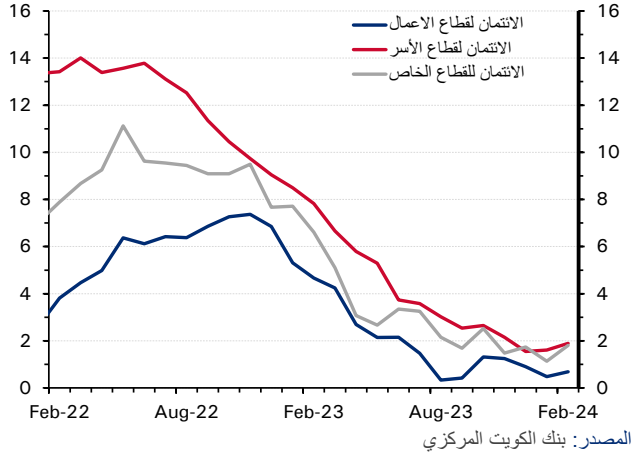


تراجع التضخم بوتيرة تدريجية

وصل معدل تضخم أسعار المستهلكين إلى ٣,٤٪ على أساس سنوي في فبراير الماضي، مرتفعاً بشكل هامشي عن مستويات شهر يناير الماضي، إلا أنه كان أقل من نسبة ٣,٧٪ والمسجلة كمتوسط الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ (الرسم البياني ٦). وبلغ التضخم الأساسي، الذي يستثني أسعار المواد الغذائية والسكن، نحو ٣,٣٪ على أساس سنوي في فبراير، أي أنه لم يتعد كثيراً عن مستوى الذروة المسجل في عام ٢٠٢٣ والذي بلغ حوالي ٣,٥٪ في نوفمبر الماضي. ورغم عدم ارتفاع ضغوط الأسعار، إلا أنها بقيت مستمرة عبر فئات مختلفة ضمن سلة مؤشر أسعار المستهلكين، ولم تتراجع إلا تدريجياً. إذ ارتفع معدل تضخم أسعار المواد الغذائية على مدار شهرين متتاليين لنحو ٥,٠٪ في فبراير. ونرى أن التضخم خلال العام الحالي سيتجه نحو التراجع ليصل لنحو ٣,٠٪ أو أقل قليلاً، بما يتسق مع توقعات استمرار ضعف النشاط الاقتصادي.

التشييد والبناء أسرع وتيرة نمو بعد شهرين (+٥,٦٪ منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه)، بما يتسق مع أدائه في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

الرسم البياني ٨: نمو الائتمان المحلي (% على أساس سنوي)



المصدر: بنك الكويت المركزي

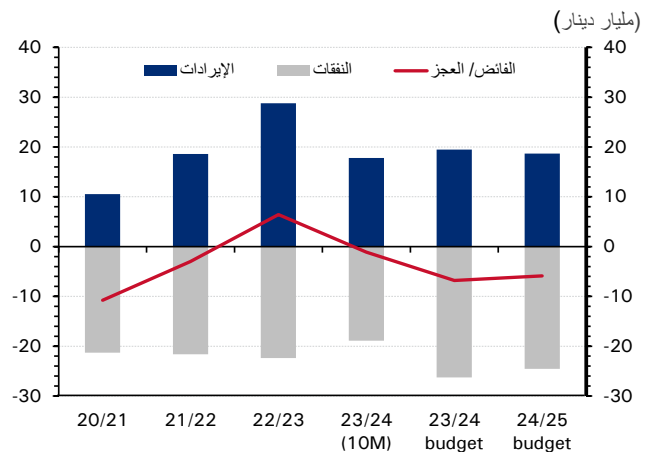
وعادت ودائع المقيمين للارتفاع بعد تراجعها في شهر يناير، إذ ارتفعت بنسبة ١٪ على أساس شهري في فبراير (+٣,٧٪ على أساس سنوي، +٠,٧٪ منذ بداية العام حتى تاريخه)، في ظل ارتفاع كافة المكونات الفرعية (القطاع الخاص والمؤسسات العامة والحكومية). وارتفعت ودائع القطاع الخاص، بعد استقرارها في شهر يناير، بنسبة ٠,٨٪ على أساس شهري (+٠,٣٪ على أساس سنوي)، ورغم ارتفاع الودائع تحت الطلب وودائع الادخار للقطاع الخاص بنسبة ٠,٦٪ على أساس شهري، إلا أن معدل نمو الودائع لأجل للقطاع الخاص تفوق عليها بأكثر من ١,٤٪. وقد يكون مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قد أنهى دورة رفع أسعار الفائدة، وتحول اهتمامه نحو التوقيت ومدى الخفض لأسعار الفائدة في عام ٢٠٢٤. واستمرت أحدث توقعات بنك الاحتياطي الفيدرالي (مارس ٢٠٢٤) في الإشارة لخفض سعر الفائدة ثلاث مرات بمقدار ٢٥ نقطة أساس في عام ٢٠٢٤. وخفضت أسواق العقود الآجلة توقعاتها من خمس أو ست تخفيضات في السابق إلى اثنين فقط.

ارتفاع الأسهم في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ بفضل مرونة الاقتصاد

انتعش مؤشر السوق العام لبورصة الكويت بعد انخفاضه على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ (-١٪ على أساس ربع سنوي) ونجح في تسجيل مكاسب قوية بنسبة ٧,٥٪ على أساس ربع سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٢٤، بدعم من العوامل الموسمية (موسم إعلانات الأرباح)، واستقرار أسعار النفط، ومرونة البيانات الاقتصادية العالمية، وتحسن معنويات المستثمرين التي أصبحت أكثر إيجابية فيما يتعلق بتوقعات خفض أسعار الفائدة في عام ٢٠٢٤ (الرسم البياني ٩). إلا أن شهر مارس شهد تراجع مؤشر السوق العام بوتيرة محدودة فيما يعزى على الأرجح إلى تزامنه مع شهر رمضان المبارك (-١,٥٪ على أساس شهري). كما تحسنت مستويات السيولة في الربع الأول من العام، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة على أساس شهري ١,٢ مليار دينار مقابل ٩٥٦ مليون دينار في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣.

في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية. ورغم ذلك، يعتبر هذا العجز المالي أقل من ١,٧ مليار دينار المسجلة خلال التسعة أشهر الأولى من ذات السنة المالية، فيما يعد تحسناً يعكس نمو الإيرادات بوتيرة تتجاوز نمو النفقات. وبلغت الإيرادات النفطية ١٦,٤ مليار دينار (-٢٥٪ على أساس سنوي) والإيرادات غير النفطية ١,٤ مليار دينار (+٨,٤٪ على أساس سنوي).

الرسم البياني ٧: وضع المالية العامة



المصدر: وزارة المالية

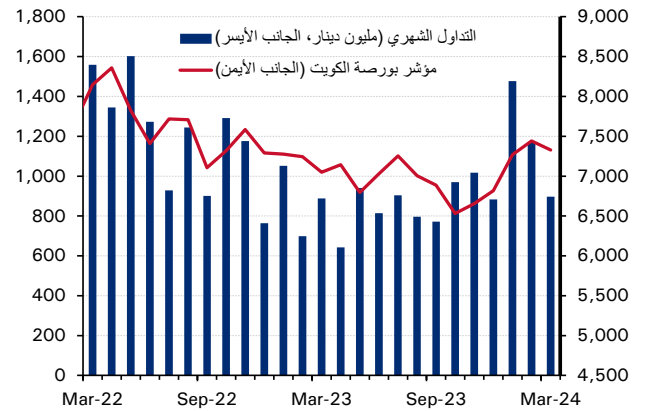
وعلى صعيد النفقات، بلغت النفقات الجارية ١٦,٦ مليار دينار (+٦٦٪ على أساس سنوي) على خلفية ارتفاع النفقات المتعلقة ببعض الفئات الفرعية كـمكافآت ومنح الموظفين. في حين بلغت النفقات الرأسمالية ٨٢١ مليون دينار، بانخفاض نسبته ١٥,٦٪ على أساس سنوي. وكنسبة من مخصصات موازنة النفقات الرأسمالية، لم يتم إنفاق نحو ٥٥٪ من المبلغ المخصص حتى نهاية شهر يناير. واستناداً لأنماط الإنفاق التاريخية للحكومة، فقد يتسع العجز إلى أكثر من ٣ مليار دينار (٦٪ من الناتج المحلي) في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

وتتوقع مسودة موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تسجيل عجز كبير آخر قدره ٥,٩ مليار دينار، وما تزال تعكس التحديات الهيكلية طويلة الأمد والتي تتمثل في الاعتماد الشديد على العائدات النفطية وتزايد النفقات الجارية، والتي ما تزال تقوض تحقيق الاستدامة على المدى الطويل. ومؤخراً، أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند مستوى مرتفع بالمرتبة AA - مع نظرة مستقبلية مستقرة بفضل ما تتميز به الكويت من ميزانية مالية قوية (تصل الأصول المالية إلى نسبة ٥٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥) مع الإشارة إلى استمرار تزايد مميزات دولة الرفاهية إلى جانب عدم وجود قوة دفع لتحريك الإصلاحات الاقتصادية.

تحسن وتيرة نمو الائتمان في فبراير

بعد الأداء الضعيف الذي شهدناه خلال عام ٢٠٢٣، بدأ يطرأ بعض التحسن على نمو الائتمان خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٤، رغم بقاءه ضعيفاً على أساس سنوي مقارنة بالمستويات التاريخية. ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، نما الائتمان بنسبة ٠,٧٪ على أساس شهري في فبراير (+١,٨٪ على أساس سنوي، +٠,٥٪ منذ بداية العام حتى تاريخه) على خلفية نمو الائتمان الشخصي (+٠,٢٪ على أساس شهري، +١,٩٪ على أساس سنوي) وائتمان قطاع الأعمال (+٠,٥٪ على أساس شهري، +٠,٧٪ على أساس سنوي) (الرسم البياني ٨). وبالنسبة للائتمان الشخصي، فمنذ بداية العام حتى الآن، تجاوز نمو القروض الاستهلاكية (+١,١٪ منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه) معدل نمو القروض السكنية (+٠,٣٪ منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه)، مما يشير لانعكاس الاتجاهات التي شهدناها في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣. كما كان نمو ائتمان قطاع الأعمال واسع النطاق وامتد عبر مختلف قطاعات الاقتصاد، وسجل قطاع

الرسم البياني ٩: سوق الأسهم



المصدر: Refinitiv

الجدول ٢: أهم البيانات الاقتصادية

توقعات / تقديرات

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
				(مليار دينار)				الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
50.6	50.6	56.0	42.8	32.9	42.1	41.7	36.6	
				(معدل التغير)				الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
-2.3	-1.8	6.1	1.7	-5.3	1.4	2.4	-4.7	
-6.9	-4.3	12.1	-0.9	-8.9	-1.0	2.4	-9.2	النفطي
2.5	1.0	0.3	4.4	-1.2	4.2	2.5	1.3	غير النفطي
3.0	3.6	4.0	3.4	2.1	1.1	0.6	1.6	التضخم (% على أساس سنوي، متوسط)
				(% من الناتج المحلي الإجمالي)				وضع المالية العامة (قبل التحولات لاحتياطي الأجيال القادمة)
-4.4	-7.1	11.7	-6.4	-33.0	-9.4	-3.1	-8.9	الإيرادات
42.4	42.3	52.2	40.0	32.2	41.3	48.8	42.9	النفطية
37.6	37.7	48.4	34.8	26.9	36.9	43.8	38.3	غير النفطية
4.9	4.7	3.8	5.1	5.3	4.4	5.1	4.6	المصرفيات
46.9	49.5	40.5	46.4	65.2	50.7	51.9	51.6	
2.8	3.0	2.9	4.4	10.6	9.7	13.9	19.0	الدين العام
17.7	26.5	34.5	26.4	4.5	12.9	14.4	8.0	الحساب الجاري لميزان المدفوعات
...	0.307	0.307	0.302	0.307	0.304	0.302	0.303	سعر الصرف (دينار مقابل دولار، متوسط)
...	4.25	3.50	1.50	1.50	2.75	3.00	2.75	سعر فائدة البنك المركزي (% نسبة مئوية)
85	84	101	70	41	64	69	51	سعر خام التصدير الكويتي (دولار للبرميل)
2.41	2.59	2.71	2.41	2.44	2.68	2.74	2.70	إنتاج النفط (مليون برميل يومياً) **

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني
*بالاستناد إلى تقديرات الإدارة المركزية للإحصاء وبنك الكويت الوطني. ** باستخدام بيانات JODI/OPEC المتحصل عليها من خلال الاتصال المباشر

Head Office

Kuwait
National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2222 2011
Fax: +965 2229 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain
National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates
National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia
National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Lebanon
National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq
Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt
National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America
National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

France
National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore
National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China
National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait
NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates
NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey
Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353